## انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

# شفافية.. مصداقية وجرأة

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

تعود إشكالية النظام القضائي وضرورة إصلاحه إلى عهد بعيد قد يتجاوز تاريخ الاستقلال، ويرتبط بإرهاصات نشأة المنظومة السياسية والمؤسساتية والقانونية في لبنان. وبوصف جسم المحامين كجزء من النظام القضائي فإن عمله يجب أن يكون مرتكزاً على مبادئ واضحة من ضمن المنظومة الحقوقية والقضائية السائدة والمنسحبة على الإدارات، وأن يبدأ هذا الجسم بتنظيم نفسه أولاً وأخذ المبادرات اللازمة باتجاه خطوات من شأنها السعي لتطوير القوانين ومجاراة العصر، حتى يحقق الهدف من وجوده في إدارة العلاقات القانونية والمساهمة بتحقيق العدالة.

ولا بد هنا من توخي الدقة في طرح مقاربات الإصلاح القضائي بجناحيه، خارج الإصلاح السياسي العام، كما الابتعاد عن التركيز على «القضايا الاستثنائية» فقط والاهتمام أولاً بدعم مبادرة إصلاح القضاء الفعلي العادي وذلك دون اعتبار أن إصلاح القضاء بديلاً عن الإصلاح السياسي.

وفي هذا السياق يخوض عدد من المحامين حالياً، على المستوى النقابي، معركتهم لتشكيل نواة تغييرية حقيقية على الصعيد القانوني والقضائي، لا سيما في نقابة المحامين في بيروت، والعمل هنا لا بد أن يكون على مستويين داخلي على صعيد النقابة وخارجي على مستوى الطرح العام. وعليه نضع بين أيدي المحامين الغيورين والحريصين على سمو مهنة المحاماة وهدفها وصورتها مشروع مجموعة من المحامين الإصلاحيين والطامحين إلى وضع سياق ونهج وتعريف جديد لدور النقابة، مرتبط بأسسها وتاريخها وعراقتها ويحاكي العصر في المكننة وحق وسرعة الوصول إلى المعلومة ومحاكاة تحديث القوانين إلخ... حتى لا يلحقها انهيار منظومة الدولة القيمية والحقوقية والتخلف الإداريّ كما التسييس وغياب المعيارية.

وينطلق الطرح اليوم من أن الأساس هو في الشرعية أي أن الحل ينطلق من الانتخابات النقابية وضرورة ارتباطها بالمشروع واستهدافاته وليس بالأفراد فقط، وخلفيات التحزبات السياسية والاصطفافات، ومشروعنا شعاره: "شفافية.. مصداقية وجرأة" حيث سيكون بداية مسار جديد بناء على خطة عمل لتحقيق ذلك.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

### في الشأن النقابي الداخلي:

## أسس المحاسبة:

الاطلاع هو شرط للتقييم والمحاسبة، وفي ظل خضوع اجتماعات مجلس النقابة لمبدأ «سرية المذاكرة»، فهذا يتناقض مع مبدأ «حق الوصول إلى المعلومة» ويعطل إمكانية محاسبة الأعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية للنقابة بحسب تصويتهم على المقررات التي يتخذها المجلس. فالشفافية هي أهم عامل في ترسيخ الثقة وإبداء الرأي بعمل أعضاء المجلس.
ومن هنا يجب رفع سرية المذاكرات ووضع خطوات إجرائية لوضع «حق الوصول إلى المعلومة» موضع التنفيذ الفعلي على مستوى عمل النقابة.

## الضمان الصحي وصندوق التعاضد:

يجب تفعيل العمل في الصندوق التعاضدي للنقابة من خلال إنشاء إدارة مستقلة تكون تحت إشراف محامين مختصين من داخل مجلس النقابة أو من خارجه من أصحاب الخبرة في قطاع التأمين والقطاع المالي. كما ووجوب مراقبة أداء الصندوق دورياً تفادياً لأي هدر أو خسائر إضافية لا يمكن تحملها خاصةً بعد مرور سبع سنوات على تجربة الصندوق التعاوني.

## إجراءات الإضراب:

إن إضراب المحامين له مكانته في تاريخ النقابة وقد ذهبت إليه عدة مرات، إنما هذا الإضراب لا يجب أن يكون مطلقاً ودون استراتيجية عمل واستهدافات محددة وجدواه واضحة وإلا بات عبثياً والبحث عن خطوات بديلة واجباً لضمان عمل المحامين وإمكانيتهم على الصمود في مهنتهم. هذا تحديداً ما كان يجب أن تنتهجه النقابة حالياً بعد عدم اطلاع المحامين على الحقائق وصولاً لاعتماد منهجية عمل واضحة لتحقيق استقلالية القضاء وتحصين مهنة المحاماة.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

### الحصانة للمحامي:

الانطلاق هنا من قاعدة ثابتة «أن المرتكب يجب أن يحاسب» إنما هناك أصول تتصل بصلاحيات نقابة المحامين، يجب اتباعها عند ملاحقة أي المحامي عند ارتكابه فعل جرمي، وهناك حصانات وضمانات مطلوب احترامها من قبل السلطة القضائية والأجهزة الأمنية لإمكانية استجواب وتوقيف ومقاضاة المحامين، وهنا يجب مكافحة التعديات والعمل على فرض إجراء التعديلات القانونية اللازمة لتنظيم العلاقة مع النقابة ووضع حد للتجاوزات سيما تلك التي تقع بموجب المادة ١١١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وإنزال عقوبات بالمخالفين.

### المجلس التأديبي:

مهمة المجلس التأديبي أن يشكل محكمة مستقلة على صعيد النقابة لمحاربة الفساد الداخلي، دون تسويات وتصفية حسابات. ويلاحظ أحياناً أن النقابة تعطي الإذن بملاحقة المحامي من جهة، ولا يقوم المجلس التأديبي بسؤاله من جهة أخرى، وهذا الأمر يقتضي تفعيل عمل «لجنة تنقية الجدول» إلى جانب المحاسبة دون كيديات وصولاً لوضع نقابي لائق.

### امتحانات الدخول إلى النقابة والتدرج:

تحديث برامج الدخول إلى التدرج والعمل مع الكليات الحقوقية في هذا السياق يصقل مهنة المحاماة ويمنع الكثير من التجاوزات والمحسوبيات التي يشهدها هذا الشأن بدءاً من امتحانات الدخول إلى النقابة ومعايير اللجنة الفاحصة، وصولاً إلى محاضرات التدرج وتدريب المحامين. ونرى هنا ضرورة تغيّر الآلية والحرص على اعتماد معايير واضحة في قبول المرشحين والامتحانات وأيضاً تحديث تدريب المحامين وتفعيل دور معهد المحاماة.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

### الوضع المالي:

يجب مواكبة التغيرات المالية التي تمر بها البلاد خاصةً بسبب أزمة المصارف حيث يجب على النقابة أن تلعب دورها الوطني بالمدافعة والمحافظة على أموال المودعين (ودائع الناس كما ودائع النقابة) سيما وأن هذه الودائع كانت تشكل، من خلال الفوائد المصرفية، مدخولاً أساسياً للنقابة.

أما اليوم، ومع تقلص المداخيل، على المجلس إعادة النظر بالنفقات وسياسة الإنفاق التي يجب أن تتسم بالشفافية والتقشف، الأمر الذي كان من الواجب القيام به اليوم قبل غداً، حفاظاً على أموال النقابة التي هي أولاً لخدمة المحامين ونقابتهم، وهذا بطبيعة الحال سيوفر استقرار «الصندوق التقاعدي» وإمكانية دراسة رفع المخصصات التي يتقاضاها المحامون المتقاعدون من هذا الصندوق لتتناسب مع الواقع المعيشي المستجد وتسمح بضمان تقاعد لائق.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

### في الشأن العام:
### دور النقابة في مكافحة الفساد والاصلاح العام

## التشريعات والتحديث القانوني:

عمل المحامين بشكل أساسي مداره القوانين وبالتالي فهم الأقدر على اكتشاف ثغراتها في معرض تطبيقها والعودة إليها في الاجراءات والمعاملات والمرافعات، وعليه نقترح هنا:

١. تفعيل دور لجنة التشريع في النقابة وتوسيع اختصاصاتها بالاستعانة بكفاءات المحامين للعمل على تحديث القوانين ومواكبة السلطة التشريعية وتقديم تعديلات القوانين كما اقتراح مشاريع قوانين جديدة كالقانون الرقمي وقانون الأحوال الشخصية المدني.

٢. السعي لإقرار إلزامية أخذ رأي مجلس النقابة وأن يكون ذلك من ضمن الأصول الجوهرية في التعديلات القانونية الجديدة المقترحة من لجنة الإدارة والعدل النيابية بالتعاون مع وزارة العدل.

٣. إنشاء مركز وساطة وتحكيم في نقابة المحامين.

## المحاكم الاستثنائية:

موضوع المحاكم الاستثنائية شائك في لبنان وبات ظاهرة معيبة وغير مقبولة في الأنظمة الديمقراطية وفي مقدّمها المحكمة العسكرية والمحاكم الدينية. وعليه لا بد من العمل على درس أنظمة هذه المحاكم والعمل على إلغائها تباعاً عبر اقتراح مشروع قانون لتنظيم القضاء يكون عماده عدم المس بحقوق الانسان وضمان التقاضي والمحاكمة بعدالة له وتوحيد المراجع القضائية لتثبيت المواطنة.

## إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد:

تكون مهمتها تقديم التوجيه اللازم للإدارات حول أحكام القانون ومحاسبة الهيئات المخالفة.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

### إنشاء لجنة مستقلين لمكافحة الفساد في النقابة:

تتكون هذه الهيئة من محامين ويمكن إشراك ناشطين في هذا المجال من خارج الجدول للإفادة من خبراتهم ومسيرتهم في مكافحة الفساد، على أن تكون مهمتها رصد حالات الفساد ومتابعتها على المستوى القضائي، لا سيما أن التدخل السياسي بات فاضحاً في معظم الملفات، وحتى على مستوى القضاة، فهناك قضاة أصدروا قرارات توقيف وقرارات اتهامية بناء على خلفيات سياسية وحمايات مالية إلخ...

### إنشاء هيئة من المحامين المستقلين تعمل على ضمان استقلالية القضاء:

القضاء في لبنان يضج بفقد المعايير الأساسية للشفافية والعدالة ولا بد من وضع تشريعات تراعي تعيينات القضاة بموجب معايير وشروط واضحة وبعيداً عن التسييس والمحاصصات، ما يضمن استقلالية القضاء وعدالته وفعاليته. يضاف إلى ذلك ضرورة مراقبة هذه الهيئة لعمل القضاة وتلقي شكاوى المحامين حول ما يواجهونه في قصور العدل والعمل على معاقبة المرتكبين وكشفهم أمام الرأي العام.

### تفعيل قانون حماية كاشفي الفساد:

الذي ينص على آلية لحماية كاشفي الفساد وضمان حقوقهم أمام النيابات العامة كما العمل على إعادة الاعتبار إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتوسيع نطاق عملها بالشراكة والتعاون مع نقابة المحامين، في معرض متابعة شكاوى الفساد وضمان حماية من يقدم على رفعها.

# انتخابات نقابة المحامين في بيروت ٢٠٢١

## شفافية.. مصداقية وجرأة

ما ورد في هذه الورقة يشكل نقطة انطلاق إلى بناء هيكلية إدارية وقانونية وهوية واضحة لنقابة المحامين، مع وضع خط سير وملفات واضحة يقتضي العمل عليها لإمكانية ترتيب البيت الداخلي للنقابة وانخراطها أكثر في القضايا التي تهم الشأن العام.

وبمناسبة الإعلان عن هذا البرنامج، يوجه التحالف دعوة إلى كل محامي مستقل يرى نفسه منسجماً مع هذه الطروحات ولديه اقتراحات تساهم في تطويرها، إلى مشاركتنا هذه المعركة وبلورة سبل التقدم بالنقابة سوياً وصولاً إلى ما نطمح إليه من شفافية ومصداقية وفعالية وجرأة في العمل.